بيان السيد باولو سيرجيو بينهيرو، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية

ohchr.org/ar/statements-and-speeches/2026/06/statement-paulo-sergio-pinheiro-chair-independent-international

البيانات والخطابات آليات متعدّدة

01 حزيران/يونيو 2026

أدلى/ت به

السيد باولو سيرجيو بينهيرو، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية

من

جنيف/ساو باولو

ذات الصلة

بعد خمسة عشر عامًا من اضطلاعي برئاسة لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، أختتم ولايتي اعتبارًا من 1 حزيران/يونيو 2026 لأسباب صحية شخصية.

لقد كان شرفًا عظيمًا لي أن أقف إلى جانب الشعب السوري، وأن أُسهم في إيصال صوته، وأن أسلّط الضوء على الانتهاكات المنهجية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبها جميع أطراف النزاع على امتداد هذه السنوات. فمنذ عام 2011، تعرّض مئات الآلاف من الأشخاص في سوريا للاحتجاز التعسفي، أو الاختفاء القسري، أو التهجير، أو القتل. وقد وُثّقت معظم فئات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، بما خلّف صدمةً عميقةً في المجتمع السوري، وقوّض على نحوٍ بالغٍ ثقةَ الشعب في مؤسسات الدولة وسيادة القانون. وكان غياب المساءلة الكاملة عن سلوك الحكومة السورية، فضلًا عن الجماعات المسلحة المختلفة التي برزت خلال النزاع، من أبرز العوامل التي أتاحت استمرار هذه الجرائم بلا رادع طوال تلك السنوات.

اليوم، تبدو سوريا أمام مسار أكثر بعثًا على الأمل. ومع إدراكي للتحديات الجسيمة التي تواجه الحكومة السورية، يحدوني أملٌ صادقٌ في أن تسهم الدروس المستفادة من تجارب المراحل الانتقالية الأخرى في إعادة بناء البلاد على أسس راسخة، قوامها المؤسسات الشرعية والفاعلة، وعملية شاملة وشفافة في مختلف جوانب الحياة العامة، والشمول السياسي، والتعافي الاقتصادي العادل. وينبغي أن يكون المجتمع المدني السوري، الذي اضطلع بدور محوري طوال النزاع وتنامت خبراته وقدراته خلال تلك الفترة، شريكًا رئيسيًا في المرحلة الانتقالية.

إن تفكيك عقودٍ من الحكم الاستبدادي، مع العمل في الوقت نفسه على منع العنف الانتقامي، وضمان صون حقوق الإنسان، وترسيخ المساءلة والحوكمة الشاملة وسيادة القانون، سيكون بلا شك مسارًا شاقًا وطويل الأمد يتطلب مشاركة جميع السوريين. ولضمان معاملةٍ عادلةٍ لضحايا العنف والقمع والتجريد من الملكية، سيكون من الضروري إرساء نظام قانوني عادل ومنصف، وإنشاء مؤسسات تمثيلية ومهنية، وصون الحقوق الأساسية للسوريين في حياتهم اليومية.

إن الخطوات المهمة التي اتخذتها الحكومة تبعث على التشجيع. وآمل أن تواصل الحكومة اعتماد تدابير تكفل عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة التي شهدها الماضي، مع إيلاء الأولوية للوفاء الكامل بالتزاماتها الدولية وضمان المساءلة. ويشمل ذلك الجرائم التي ارتكبها جميع الأطراف خلال عهد الأسد، فضلًا عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الأحدث عهدًا التي وثّقتها لجنة التحقيق في عام 2025. إن طيّ صفحة الماضي يقتضي كسر الحلقة المفرغة للإفلات من العقاب بصورة نهائية، ومحاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات الدولية عبر إجراءات متوافقة مع حقوق الإنسان على جميع مستويات المسؤولية، دون خوف أو محاباة، وبصرف النظر عن انتماءاتهم.

علاوة على ذلك، ينبغي الحفاظ على دعم المجتمع الدولي وتكثيفه لمساعدة السوريين على التعافي من عقود من الاستبداد والعنف والخروج عن القانون. كما ينبغي للفاعلين الدوليين تقديم دعم مبدئي وبنّاء في مجالات بناء المؤسسات، والتعافي الاقتصادي، ومبادرات المساءلة، والحماية الإنسانية، وتعزيز المجتمع المدني. وينبغي على المجتمع الدولي أيضًا أن يعمل على حثّ جميع الفاعلين الإقليميين، ولا سيما إسرائيل، على وضع حدٍّ لجهود زعزعة الاستقرار، ووقف الانتهاكات المستمرة لسيادة الدولة، التي يترتب عليها انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وعلى الرغم من اضطراري إلى التنحي عن منصبي، فإني على يقين تام بأن زملائي المفوّضين سيواصلون، بروح اللجنة القائم على المبادئ، توثيق الانتهاكات، والانخراط، والمناصرة، من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان للجميع في المستقبل.

إن الطريق أمامنا يبعث على الأمل بمستقبل أفضل لسوريا، وسأظل أكنّ للشعب السوري بالغ التقدير وهو يمضي قدمًا في بناء سوريا التي طالما تطلّع إليها.

Tags

الجمهورية العربية السورية